



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority

المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2000 م

التحرير في ابريل 2001

شهد اقتصاد الدولة انتعاشا ملحوظا في عام 2000 م ، حيث حققت القطاعات الاقتصادية معدلات نمو مرتفعة ساهمت في دعم سياسة الدولة في مجال التنويع الاقتصادي وبما يجعل اقتصاد الدولة أكثر توازنا وأمنا وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية .

لقد أتاح الوضع الذي ساد أسواق النفط خلال عام 2000 ظروفًا مواتية لنمو اقتصاد الدولة والخروج به من العديد من الصعوبات التي أثرت بشكل سلبي على الموازين الاقتصادية خلال السنوات القليلة السابقة .

فقد قل العجز في الميزانية العامة للدولة بنسبة 80 % وارتفع الفائض في الميزان التجاري من 17.5 مليار درهم عام 1999 إلى 46.7 مليار درهم عام 2000 نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية والتي تشمل على الصادرات النفطية من 134 مليار درهم عام 1999 إلى 166 مليار درهم عام 2000 .

لقد ساهمت العديد من العوامل الإيجابية في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ويأتي ارتفاع أسعار النفط بنسبة 64 % مقارنة بمتوسط سعره في عام 1999 في مقدمة تلك العوامل خصوصا وأن ارتفاع عوائد النفط أدى إلى زيادة الإنفاق في شكل مشاريع الجديدة أعلن عنها وخاصة على مستوى الحكومات المحلية .

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2000 إلى نحو 242 مليار درهم مقارنة بحوالي 201 مليار درهم عام 1999 ومعدل زيادة قدرها 20.4 % .

من المؤشرات الإيجابية على نجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية، ارتفاع الناتج المحلي للقطاعات الغير نفطية من 151 مليار درهم عام 1999 إلى 160 مليار درهم على 2000 . وأصبحت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 66 % .

من خلال متابعة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا بين عامي 1999 ، 2000 ، وباستبعاد قطاع النفط يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بلغت 18 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2000 بمقدار 28.8 مليار درهم وبنسبة 2.2 مليار درهم عن عام 1999 وهي تعد انعكاسا للسياسات الاقتصادية للحكومة من جهة والتفاعل من جانب القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى ، حيث تطورت صناعة مشتقات النفط والأسمدة الكيماوية والألومنيوم وصناعة الأسمنت ومواد البناء

والصناعات الغذائية بالإضافة إلى العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي أقيمت بالمناطق الحرة في مختلف الإمارات وكذلك ساهم برنامج الأوفست (المبادلة) في قيام العديد من المشروعات الصناعية لا يزال قطاع الخدمات الحكومية بما يمثله من خدمات تعليمية وصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية يشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بلغت 15.4 % عام 2000 استمرارا لحرص الدولة على تقديم الخدمات بنفس الكفاءة والشمولية لتظل الدولة محافظة على مكانتها ضمن الدول الرائدة في مجال التنمية البشرية طبقا للتقارير الدولية .

وبأتي قطاع التجارة وخدمات الإصلاح ليشكل ما نسبته 13.9 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000 حيث بلغ 21.5 مليار درهم وهو قطاع حيوي بما يقدمه من سلع سواء استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية وأصبح مؤهلا للتعامل مع المتغيرات المرتقبة في العلاقات التجارية العالمية في القرن الحالي . ولقد حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 11.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 حيث بلغ ما قيمته 18.4 مليار درهم وهومن القطاعات التي ساهمت ولا تزال في انشاء البنى التحتية للدولة بالرغم من تراجع تلك المساهمة نتيجة اكتمال تلك البنى .

لقد أدركت الدولة أهمية الاستثمارات في التنمية الاقتصادية وبذلت كافة الوسائل لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة من خلال تنمية القطاعات المختلفة ومحاولة نشر الخريطة الاستثمارية لتشمل كافة أنحاء الإمارات ، لذلك نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الثابتة سنويا موزعة على القطاعات المختلفة بهدف تحقيق التنمية المتوازنة ، فقد نفذت الدولة استثمارات بلغت حوالي 55.4 مليار درهم عام 2000 بينما كانت في عام 1999 حوالي 53.9 مليار درهم وذلك نتيجة زيادة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص ، ولا يزال القطاع الخاص يلعب الدور الأكبر في الاستثمارات إذ حقق القطاع الخاص نحو 43.2 % من جملة الاستثمارات المحققة في عام 2000 بينما بلغت الاستثمارات في القطاع العام ما نسبته 28.5 % في نفس العام أما مساهمة الاستثمارات الحكومية بشقيها الاتحادي والمحلي فقد بلغت نسبتهما 28.3 % .

وبتحليل هيكل الاستثمارات في عام 2000 نجد أن القطاعات الإنتاجية قد نفذت مشروعات نسبته 44.1 % من جملة الاستثمارات أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد بلغت نسبة المشاريع التي نفذتها 46.9 % في حين نفذت قطاعات الخدمات الحكومية مشاريع بلغت نسبتها حوالي 9 % من جملة الاستثمارات.

يرتبط التغير في النمط الاستهلاك النهائي بالاضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ونتيجة للتحسن الذي طرأ على الاداء في القطاعات الاقتصادي ، فقد ارتفع الاستهلاك النهائي من 135.8 مليار درهم عام 1999 إلى 146.1 مليار درهم عام 2000 ، و بتحليل هيكل الاستهلاك النهائي يلاحظ أن الاستهلاك الحكومي لعام 2000 بلغ 38.7 مليار درهم بينما كان 36.4 مليار درهم في عام 1999 مما يعكس حرص الدولة على تحسين وتطوير مستويات المعيشة للسكان استمرارا للدعم الحكومي لتطوير ونشر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، كما شهد الاستهلاك الخاص (العائلي) زيادة في عام 2000 إذ

بلغت قيمته 107.4 مليار درهم بينما كانت في عام 1999 نحو 99.4 مليار درهم عام 1999 و يعزى هذا الارتفاع الى الزيادة السكانية والى المستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتع به السكان بدولة الإمارات اضافة الى اثر الزيادة النسبية للأسعار في ذلك .

لاشك أن وزارة التخطيط ومن خلال الدراسات والأبحاث التي تقوم بها حول اداء الاقتصاد الوطني تسعى وفي حدود اختصاصاتها الى اقتراح وضع السياسات والضوابط من أجل خلق اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة متطلبات عصر العولمة بما يحمله من تكتلات اقتصادية عملاقة ومن تقدم تقني مرتفع المستوى .

لذا نرى بان المرحلة المقبلة من العمل الاقتصادي تتطلب تضافر كافة الجهود والامكانات من اجل الرقي بالاداء الاقتصادي ونوصي بمايلي :

اولا : وضع استراتيجية عامة للعمل الاقتصادي الوطني على مستوى الدولة تتضمن العديد من المحاور مثل :

- زيادة التكامل والتنسيق بين المشاريع الاقتصادية على مستوى امارات الدولة.
- الاخذ بمبدأ التخصص عند انشاء المشاريع والاستفادة من مبدأ الميزة النسبية التي تتمتع بها كل امارة وصولا الى التخصص .
- العمل الجاد لتنويع مصادر الدخل القومي في مشاريع منتجة ذات تقنية عالية كثيفة رأس المال.
- الاهتمام بمشاريع الامن الغذائي (القطاع الزراعي) .
- وضع سياسات جادة لتنمية القوى العاملة الوطنية من حيث التاهيل ودمجها في سوق العمل .
- تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإتاحة الفرص للقطاع الخاص ليساهم في النشاطات الإنتاجية .

ثانيا : التنسيق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لانشاء كتلة اقتصادية خليجية متكاملة تتمتع بقوة تفاوضية كبيرة في مواجهة عصر التكتلات الاقتصادية .

ووزارة التخطيط في برنامج عملها خلال السنوات القادمة إن شاء الله ستعمل على دعم كـل التوجهات الهادفة الى رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التوجيهات الحكيمة لصاحب السمو رئيس الدولة